

صدر كتاب جديد عن مشكلة أبيي

د. أمين حامد زين العابدين *

صدر في فبراير 2009 عن إحدى دور النشر الأمريكية كتاب جديد بعنوان "أزمة أبيي بين القانون الدولي ومسألة التحكيم تأليف د. أمين زين العابدين. ويحتوى الكتاب على مقدمة وسبعة فصول والملاحق وثبت بالمصادر والمراجع. وقدم لهذا الكتاب الكاتب المعروف بروفيسور عبد الله على إبراهيم صاحب المؤلفات العديدة والعميقة في مختلف مجالات الدراسات السودانية (تاريخ ، سياسة، قانون، أدب، فولكلور، صحافة). ومما جاء في تقديمه: "هذا كتاب عن بلدة مستحيلة. لم يتهيبها الدكتور أمين زين العابدين، أستاذ التاريخ بجامعة الخرطوم سابقاً، كما تهيب الشاعر الأسباني القليل غارسيا لوركا مدينته قرطبة. فما ذكرت أبيي إلا خطرت لي قصيدته عند أسوار قرطبة. فهو في القصيدة واقف عند سورها تتخبطه الحيرة أن يدخلها أم يلوي عنق حصانه ويستدبرها. فهي مدينة الوعد والنذر. أي أنها مدينة دون وعدا الخصيب نذر خطر مستطير. وأبيي واحدة من مدن الكسب الصعب. واقتحم أمين بهذا الكتاب صحنها غير هياب ولا وجل. وهذا باب في طلب الحق لا يقدر عليه إلا ذوو العزم من الأكاديميين... لذا كان كتاب أمين هذا عن أبيي قدماً لعين الشيطان كما نقول عن الأمر يُطرق أول مرة. وجاء في ملاحظات انفتح باب النقاش من جديد حول أبيي بعد أن ظننا أنه انسد بشكل تراجمي ببرتكولها الموقع عليه في مايو 2004 وبتقرير لجنة خبراء مفوضية أبيي الصادر في يوليو 2005. وبدا للأطراف الآن بعد المواجهات العرقية وغيرها عند أبيي أنه لربما كان في فتح الاجتهاد حول مصائر البلدة خيراً. فسيلجأ طرفا حكومة الوحدة الوطنية من الآن فصاعداً إلى هيئة تحكيم دولية لترسيم الحدود النهائية لأبيي. ومتى لم يقبل طرف منهما برأي اللجنة أحالا النزاع لمحكمة العدل الدولية. وهذه نقلة سعيدة. لأنها "سكة غير اللاعب" في متواليات بروتكولات مشاكوس وأبيي وتقرير لجنة الخبراء التي رأينا حصادها المر."

جاء في مقدمة المؤلف ما يلي:

تعد نهاية الحرب الأهلية الثانية التي عانى منها السودان منذ عام 1983 من أكبر إنجازات اتفاقية السلام الشامل التي تم توقيعها في 9 يناير 2005 إضافة إلى استعادتها قيم الدولة المدنية الديمقراطية التي تضمن التعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة وحقوق الإنسان. وأثبتت الأحداث أن مشكلة أبيي قد صارت العقبة الأساسية في مسار اتفاقية السلام وربما تؤدي إلى انهيارها إذا لم يتم التوصل إلى



تسوية بشأنها قبل نهاية الفترة الانتقالية. ويعزي ذلك إلى صدور تقرير لجنة خبراء مفوضية حدود أبيي في يوليو 2005 الذي افتقر الحياد والموضوعية مما أدى إلى تعقيد مشكلة أبيي وتأجيج النزاع بين سكان المنطقة. إذ رفض المسيرية نتائج التقرير لاعتقادهم بأن الخبراء قد قاموا بتوسيع رقعة مساحة الأراضي التي يسكن فيها دينكا نقوك إلى مناطق أبعد بكثير عما كانت عليه في الأصل لتشمل مناطقهم المعروفة في ميرم، الهجليج وناما؛ وتمسك دينكا نقوك بنتائج التقرير وأصروا علي ترسيم حدود المنطقة المتنازع عليها حسبما جاء في التقرير

ونجم عن ذلك نشوب النزاع المسلح في فترات متقطعة بين المسيرية وجيش الحركة الشعبية في الفترة ما بين ديسمبر 2007 إلى ابريل 2008 ، وتطور إلى اندلاع القتال بين الجيش القومي وجيش الحركة الشعبية في منتصف مايو 2008 والذي أدى إلى تدمير مدينة أبيي ونزوح سكانها إلى المدن القريبة في شمال وجنوب السودان. وأدركت حكومة الوحدة الوطنية بعد هذه الأحداث ضرورة التوصل لحل مشكلة أبيي: ونجحوا في اعتماد وثيقة خارطة الطريق لعودة النازحين وتنفيذ بروتوكول أبيي في 8 يونيو 2008 .

تناول بروتوكول أبيي وتقرير لجنة خبراء مفوضية حدود أبيي مشكلة المنطقة المتنازع عليها من منظور أحادي ضيق وذلك بحصرها في إطار نزاع قبلي بين المسيرية ودينكا نقوك حول ملكية أراضي المنطقة وتجاهل البعد الشامل للمسألة الذي يتمثل في حقوق حكومة السودان صاحبة السيادة على كل أراضي البلاد ومطالبة حكومة جنوب السودان بضم المنطقة إلى أراضيها الإقليمية بعد أن تمكنت من تضمين حق تقرير المصير في الاتفاقية .

وتعتبر مشكلة أبيي انعكاسا للمشاكل المستعصية التي تفرزها محاولة ممارسة حق تقرير المصير في دولة مستقلة بعد حقبة تصفية الاستعمار والتي تكون نتيجتها الحتمية انفصال مجموعة سكانية من الوطن الأم وتأسيسها لدولة مستقلة وذلك مثل النزاع بين حق تقرير المصير ومبدأ أوتى بوسيتيديس الذي يحمي الحدود الموروثة من الاستعمار من التغيير والتعديل ويقود إلى تحويل الحدود الداخلية إلى حدود دولية بمجرد انفصال المجموعة السكانية من الوطن الأم. وأوضح التقسيم الذي تعرضت له الهند في عام 1948 النتائج الكارثية التي عادة ما تعقب عملية تقسيم الدولة خاصة إذا ما أراد أحد الأطراف بعد الاستقلال فرض مطالبه بالقوة في إحدى المسائل المتنازع عليها قبل التقسيم مما يؤدي إلى العنف واندلاع الحرب وتهديد الأمن والسلام. ونجادل في هذه الدراسة بأن المعيار لتحديد إذا ما كانت ملكية منطقة أبيي تؤول إلى إقليم شمال السودان أو إقليم جنوب السودان هو موقع المنطقة المتنازع عليها في لحظة استقلال السودان في 1/1/1956 لسببين رئيسيين أولهما ظهور النزاع بين تقرير المصير ومبدأ أوتى بوسيتيديس والذي يحسمه القانون الدولي لصالح مبدأ أوتى بوسيتيديس لكي يتم الحفاظ على



الحدود الموروثة من الاستعمار بدون أي تغيير. والسبب الثاني هو احتمال انفصال جنوب السودان من الوطن الأم وتأسيسه لدولة مستقلة بعد الاستفتاء مما يؤدي إلى تحول الحدود الداخلية بين الشمال والجنوب إلى حدود دولية بمقتضى مبدأ أوتي بوسيتيديس والذي يترتب عليه دخول مبدأ صيانة وحدة أراضي الدولة إلى حيز التنفيذ وحماية القانون الدولي لمنطقة أبيبي تبعاً لذلك حتى لا يتم تمزيق وحدة أراضي الإقليم الذي كانت تقع فيه في 1956/1/1.

ونجادل في الفصل الذي يناقش بروتوكول أبيبي بأن دعوي البروتوكول في تعريفه لمنطقة أبيبي بأنها المنطقة التي حولت من مديرية بحر الغزال إلى مديرية كردفان في عام 1905 باطلة ولا تستند علي أي دليل تاريخي لأن تبعية وملكية منطقة أبيبي قد كانت تؤول إلى مديرية كردفان في عهد الحكم التركي ودولة المهديّة وبحكم وقوعها في شمال بحر العرب وجنوب كردفان ولم تكن أبداً ضمن الحدود الجغرافية لجنوب السودان.

وقررت سلطات الحكم الثنائي بعد غزو السودان والقضاء على الدولة المهديّة بان يستمر وضع المنطقة كما كانت عليه في السابق بإصدارها قراراً في عام 1905 ينص على أيلولة ملكية موطن سلطان أروب زعيم دينكا نفوك الذي يقع على نهر كير أو بحر العرب إلى مديرية كردفان مما يعني أن مدينة أبيبي (التي لم تكن موجودة في ذلك الوقت) لم تحول من بحر الغزال إلى مديرية كردفان كما ذكر خطأ بروتوكول أبيبي في تعريفه لمشیخات دينكا نفوك التسعة. ويثبت ذلك عدم وجود أي خريطة أو وثيقة تشير إلى إعادة ترسيم الحدود لإكمال عملية تحويل قرية أبيبي من بحر الغزال إلى كردفان.

ويفصل الكتاب موضوع مشكلة أبيبي من المنظور التاريخي لاختلاف الآراء في تفسير بعض المسائل التاريخية الهامة بسبب قلة المصادر التي تتعلق بتاريخ جنوب كردفان عامة وأبيبي خاصة. ويلجأ المؤلف إلى طرح بعض الأسئلة لإكمال المعرفة التاريخية التي تختص ببعض القضايا والاستعانة بالوثائق القليلة المتناثرة لربط الأحداث واستنتاج بعض الحقائق التي يدعمها التحليل المنطقي. ومن ضمن هذه الأسئلة: هل تزامن وصول دينكا نفوك مع المسيرية إلى منطقة أبيبي في القرن الثامن عشر؟ هل كانت مدينة أبيبي في إطار الحدود الجغرافية لمديرية بحر الغزال منذ الحكم التركي المصري وتمّ نقلها إلى مديرية كردفان في عام 1905؟ وهل كان لدينكا نفوك حدود قبلية في مديرية كردفان قبل استقلال السودان في عام 1956؟ ويرى المؤلف أن خبراء مفوضية حدود أبيبي قد انتهكوا أحد القواعد التي يلتزم بها المؤرخون أثناء معالجتهم بعض المسائل التاريخية الصعبة التي لم يتم حسمها بسبب ندرة المصادر والتي تنص: "يجب أن لا تقول أي شيء في الموضوع المختلف فيه بدون تقديم الدليل الذي يدعمه" حيث تصوروا أن حدود مدينة أبيبي كما كانت عليه في عام 1905 تمتد شمالاً إلى الميرم وهجليج في مديرية كردفان بالرغم من عدم وجود أي وثيقة تاريخية تدعم هذا الرأي.



ويعالج الكتاب في بعض فصوله مبدأ حق تقرير المصير ومبدأ اوتى بوسيتيديس جوريس، باعتبارهما من المفاهيم المفتاحية التي تعين القارئ على فهم أبعاد قضية أبيي والمرشد إلى الطريق إلى حلها. نقدم بعد ذلك تحليلاً نقدياً عاماً لبروتوكول أبيي يعقبه تحليل ونقاش لتقرير لجنة الخبراء الذي توصل إلى نتائج خاطئة بسبب استناده علي المقدمة الباطلة للبروتوكول التي تُعرّف المنطقة المتنازع عليها بأنها المنطقة التي حولت من مديرية بحر الغزال إلى مديرية كردفان في عام 1905. ويقدم المؤلف في الخاتمة فصلاً موجزاً عن اتفاقية خارطة الطريق لتنفيذ بروتوكول أبيي التي قررت إحالة القضية إلى هيئة التحكيم الدولية في لاهاي للبت فيها. كما إنه يقدم اقتراحاً ورؤيةً لحل المشكلة.

كان الباعث الأساسي لتأليف هذا الكتاب البحث عن الحقيقة حول هذه القضية الشائكة دون تحيز لأي طرف من أطراف النزاع. وينعكس ذلك في استعداد المؤلف لقبول أي تفسير يعارض ما يعتقد أنه حول المسائل المختلف عليها في قضية أبيي متى ما ظهرت وثيقة أو حقيقة تاريخية جديدة تثبت صحته وتساهم في الوصول إلى الحقيقة المنشودة.

فإذا كان القارئ يريد الحقيقة بدون الانسياق وراء أفكار مسبقة يعوزها الدليل ويدفعها التعصب والهوى، فسيجدها في هذا الكتاب.

* د. أمين حامد زين العابدين،

